# عدوى التجمعات الإقليمية

هيوغو تشافيز ليس زبونا يمكن إرضاؤه بسهولة. هذا الرجل الذي خدم سابقا في الجيش في وحدة المظليين وقاد محاولة انقلاب عسكري في عام 1992م، اندفع إلى الساحة السياسية الفنزويلية في عام 1998م عندما استطاع حزبه «حركة الجمهورية الخامسة» أن يكتسح أصوات الناخبين ويحمله إلى السلطة على ظهر تعهد بتغيير حياة الفقراء والمشردين والضعفاء. وقد واجه تشافيز خلال وجوده العاصف في السلطة محاولات انقلاب عدة وإضرابات عامة واستفتاء ولم يتردد أبدا في خلق أعداء له. وهاجم وسائل الأعلام «لكونها تتلقى الرشاوى من الرجعيين»، وهاجم الولايات المتحدة لكونها «تحارب الإرهاب بالإرهاب». هذا الجندي الذي تحول سياسيا والقائل «لا» دوما، يقول نعم لإمر واحد: ماركسوير، وترجمتها من اللاتينية تعني: السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا.

أخيرا، بعد خمسة بروتوكولات وعقد من المحاولات الفاشلة انضمت فنزويلا كعضو غير كامل العضوية للسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا في الثامن من يوليو لعام 2004م وذلك بعد لقاء قمة طويل بين رؤساء السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا. وتمخض أيضا عن هذا الأجتماع منح المكسيك صفة المراقب فاتحا بذلك الباب أمامها لتنضم إلى الاتحاد كعضو كامل العضوية في المستقبل. هذه العضوية في السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا من شأنها أن تؤسس علاقات فنزويلا

الاقتصادية والسياسية الجديدة والوثيقة مع الأرجنتين والبرازيل (بما في ذلك مضاعفة التجارة مع الأولى ورفع نسبة التجارة مع الأخيرة إلى ثلاثة أضعاف). كانت الفرحة تغمر تشافيز الذي قال: «نود أن نرى على سفننا وعلى أنابيبنا وعلى أدويتنا وعلى البضائع الأخرى الكلمات التالية: صنع في البرازيل وصنع في الأرجنتين بدلا من صنع في أمريكا». كانت الرغبة التي تقف وراء اندفاع تشافيز للدخول إلى السوق المشتركة لدول الجنوب أكبر من العداء الوهمي لما هو أمريكي الذي حثه على فتح علاقات صداقة مع رئيس كوبا فيدل كاسترو وعراق صدام حسين؛ لقد كان دافعه يتأتى من الاعتراف بأن التحالف أصبح ضروريا للغاية من أجل مستقبل جنوب أمريكا.

لقد انطلق الأندماج الإقليمي في أمريكا اللاتنية عندما أبصر قادة خمس دول في المنطقة التقدم الهائل الذي أحرز في أوروبا من جراء إقامة السوق الأوروبية المشتركة. هذا التحالف قام في بدايته في أعقاب محاولة لنزع فتيل العلاقات المضطربة بين البرزايل والارجنتين اللتين كانتا حتى وقت قريب في عقد السبعينيات تتسابقان على التسلح النووي. لكن ما بدا على أنه مبادرة ثنائية بين الدولتين توسع ليشمل برغواي والأرغواي في عام 1991م وذلك عندما أنشئت السوق المشتركة لدول الجنوب (وانضمت اليها لاحقا في عام 1996م تشيلي وبوليفيا كعضوين غير كاملي العضوية). وقد اتفقت الدول الأعضاء آنذاك على تأسيس سوق مشتركة وتنسيق سياسات اقتصادية كبرى Macro economic في قطاعات مختلفة بما فيها التجارة الأجنبية والزراعة والصناعة

والسياسة المالية. كما التزمت تلك الدول بمجانسة القوانين وخلق اندماج سياسي واقتصادي. وقد صممت تلك السوق المشتركة لدول الجنوب بقدر ما أمكن على نسق السوق الأوروبية المشتركة. ولذلك فإن مجلس السوق المشتركة يتشكل من وزراء الخارجية والاقتصاد. أما رئاسة المجلس فإنها تتنقل مداورة بين الدول الأعضاء كل ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي.

البدايات الأولى من النجاح كانت مذهلة؛ أزيلت التعاريف الجمركية تقريبا عن التجارة الداخلية بحلول عام 1995م، واتفق على تعاريف جمركية خارجية مشتركة بالإضافة إلى قانون مشترك للجمارك. وقد تراجع معدل التعرفة الجمركية العام على الدول خارج نطاق الاتحاد من 37.2 ٪ في عام 1985م إلى مستوى متدن وصل إلى 11.5 ٪ في عام 1994م. وقد ازدهرت نتيجة ذلك التجارة الداخلية فارتفعت قمية التبادل التجاري من 4.1 بليون دولار في عام 1990م إلى 20.7 بليون دولار في عام 1997م. الأكثر أهمية أن الأستثمارات الخارجية تدفقت هي الأخرى فارتفعت من 2 بليون في عام 1991م لتصل إلى 56.6 بليون في عام 1999م. وقد أعادت شركات مثل نستلة ويونيلفر تنظيم عملياتهما على أسس إقليمية مما يعني أن كل منتوج يُصَّنع في مصنع واحد يغطي المنطقة. وفي مجال صناعة السيارات فإن شركات مثل رينو وبيجو سيتروان التي كانت قد انسحبت من المنطقة عادت مجددا وبنت مصانع جديدة، ودخلت أيضا الشركات اليابانية هذه السوق الإقليمية.

وقد أدى قيام السوق المشتركة لدول الجنوب إلى وضع المنطقة على

خارطة العالم التجاري. ولكن النجاح الأكبر قد يكمن في الدور الذي لعبته السوق في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في القرن الجنوبي من أمريكا الجنوبية. وبعد أن ساعدت البرازيل والارجنتين في تعطيل انقلاب عسكري في برغواي في عام 1996م، وضع المؤسسون للسوق المشتركة الجنوبية بندا ينص على التزام الأعضاء بالديمقراطية كشرط لا بد منه للبقاء في المجموعة. لم تكن بدايات القرن الواحد والعشرين طيبة للسوق المشتركة الجنوبية في ضوء العاصفة المالية في البرازيل والارجنتين، لكن دخول فنزويلا والمكسيك وما رافقهما من تحسن في الوضع الأقتصادي للبرازيل والارجنتين قد وضع السوق المشتركة مجددا على السكة الصحيحة وأهلها لأن تكون تحالفا يندمج فيه كل الجنوب الأمريكي.

ليست الدول الأمريكية وحدها هي التي استطاعت أن تؤسس سوقا مشتركة. ففي أفريقيا أسس الأفارقة الاتحاد الأفريقي وفي القمم الشرق الأوسطية يجري الحديث عن اتحاد عربي. وكذلك أقامت شرق آسيا تجمع دول شرق جنوب آسيا (اسيان) ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما أقامت دول جنوب آسيا «تجمع جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (ساراك) وأنشأت الدول الأسيوية الواقعة على المحيط الهادئ منتدى «التعاون الأقتصادي للدول آسيا على المحيط الهادئ» (ابيك). وأسست دول شمال أمريكا منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) لمجاراة السوق الأوروبية المشتركة.

وبينما تبقى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد

الـدولي والبنـك الدولي ألعوبـة بأيدي الـدول العظمى فـإن المنظمات الإقليميـة السابقـة الذكـر بـدأت تعطـي بعضـ المنافـع الحقيقية. في السـودان، أرسل الاتحـاد الأفريقي في عـام 2004م أربعة الآف جندي إلى منطقة دافور بينما غرق مجلس الأمن الدولي بنقاش لا ينتهي حول ما إذا كانت الأنتهاكات في دافور تشكل مجازر جماعية أم لا. في منطقة المحيط الهـادئ فإن منتدى «ابيك» أصبح الأداة لترويج التجارة الحرة والاستثمـار بين احدى وعشرين دولـة من دول المنطقة. ويتحدث العالم العربـي أيضا عن تحويلـه جامعة الدول العربيـة إلى اتحاد عربي- مع برلمـان وعملة موحـدة- وذلك من أجل البناء علـى التقدم والإنجازات التي أحـرزت أصلا في اتفاقية التجارة الحـرة العربية وصندوق النقد العربي وبنك التنمية الإسلامي.

تنـذر هذه التطورات مجتمعة ببروز عالم المناطق. وبينما تتعلم تلك الـدول العمل مـع بعضها وتعيش منافـع حقيقية فإنها ستبـدأ تدريجيا بتجميـع سيادة دولهـا في وعاء واحـد وبالطريقة ذاتها التـي اعتمدها الاتحاد الأوروبي وكان رائدا فيها.

## عدوى دنميو التجمع الأقليمي

ركز الكثـير من الناس على ظاهرة صعـود دول عظمى مثل الصين والهند وعلى التداعيات التي سترتب من جراء ذلك على النظام العالمي. لا شـك بأن الصين والهند سيشكلان تحديا لعالم القطب الواحد الذي تصوغـه خيارات امريكية وأوروبيـة والتي لا تشكل مجتمعة سوى نسبة أقـل من 10 ٪ من سـكان العالم. لكن الخطر الأكبر من هذا يتأتى من

أن طبقـة أخـرى من الـدول في العالم ابتـداء من البرازيـل والمكسيك ومرورا بجنوب أفريقيا ونيجيريا وانتهاء باليابان وجنوب كوريا، لم تعد راضية عـن التعامل ثنائيا مع الاتحاد الأوروبـي والولايات المتحدة ولم تعـد تقبل تلقائياً بالقرارات الوافدة انطلاقا من واقع الضعف النسبي الذي تعيشه.

وتنظر هذه الدول إلى الطريقة التي مكَّن بها الاتحاد الأوروبي الدول الصغـيرة جـدا ليكون لها قـول في صياغة قدرها علـى المسرح الدولي بمـا لا يتفق مـع حجم ثروتها وقوتهـا العسكرية وتعـداد سكانها. ورأت تلـك الدول أن الأنديـة الإقليمية قادرة علـى مساعدتها في التغلب على عداوتها وتوتراتها التاريخية وعلى الترويج للديمقراطية وتسريع عملية الأندماج في العـالم الأقتصادي، وعلى تطوير حلـول مشتركة للمشاكل الي لا تنحصـر بدولة واحدة بل تتعداها إلى دول أخرى بدءا بالجريمة المنظمـة وانتهـاء بالتلوث. لقد أطلـق الاتحاد الأوروبـي بتجربته المارد الإقليمـي من القمقم ويصعـب إعادته إليه مرة أخـرى. هذا النوع من الإقليميـة الجديدة ليـس محوره تكتلات استبداديـة تعيش حروبا فيما بينها إنما أساسه اندية تروج للتنمية العالمية والأمن الإقليمي والاسواق المفتوحـة لإعضائهـا. وبما أن كل منطقة تطـور اجراءاتها الخاصة بها فسيكون لها بالطبع مجتمعة تأثير على النظام العالمي.

أخترعـت أوروبـا منذ مـا يقـارب الخمسمائة سنـة اخترعت أكثر النمـاذج التنظيميـة السياسيـة فاعلية: الدولـة الوطنية. وقـد انتشر هـذا النمـوذج التنظيمي عبر سلسلـة من الحروب والفتوحـات انتشار

النـار بالهشيـم وما إن أطـل القرن الواحـد والعشرين حتـى كان هذا النوع التنظيمي هـو الطريقة الوحيدة للتنظيـم السياسي ماحيا بذلك الإمبرطوريـات ودولة المدينة (التي كانت سائدة أيام اليونان) والنظام الإقطاعـي. وبما أن الدول الوطنية كانـت تشعر براحة أكبر في التعامل مع دول وطنية أخرى فإن الأنظمة السياسية الأخرى كانت أمام خيارين لا ثالـث لهمـا: إما أن تصبح دول وطنية أو أن تهيمن عليها دولة أخرى. ومـع حلول نهايات القـرن العشرين كان لا بد للدولة مـن أن تكون دولة وطنية لكي تحظى بمقعد على المسرح الدولي.

في الشطـر الثاني من القرن العشرين بـدأ الأوروبيون بإعادة اختراع هـذا النموذج. ومع تمكن أوروبـا من تطوير ثقل عالمي أكبر وانتشار أوسع علـى امتداد القارة، وجدت الـدول الأخرى نفسها مجددا أمام خيارين لا ثالـث لهمـا: الأنضمام إلى الاتحـاد الأوروبي أو تطويـر اتحادها الخاص القائـم على نفس مبـادئ القانون الـدولي وتدخل الدول بشـؤون بعضها واعتناق السلام كأيديولوجية. وبحلول نهاية القرن الواحد والعشرين كان لا بـد في عالم التجمع المناطقي من أجل الحصول على مقعد على الساحة الدوليـة من الأنتساب إلى نـاد اقليمي. هذا بالذات يشـرح لماذا تتضافر جهود الدول من أجل أن يكون لها ثقل في العالم. وهكذا فإن عدوى التجمع الإقليمي قد بدأت أصـلا بتغيير أفكارنا عن السياسة والاقتصاد وبإعادة صياغة معنى القوة في القرن الواحد والعشرين.

لن يتمحور العالم الذي سيبرز حول الولايات المتحدة ولا حول الأمم المتحـدة بل سيكون عبارة عن أسرة من التجمعـات الإقليمية المترابطة والمتداخلـة فيما بينهـا؛ ففي أفريقيا فـإن التركيز يتمحـور حول عدم

الرغبة بالاعتماد على القوات الغربية لحل المشاكل الأفريقية وكذلك على عمليات السلام مما يعكس حقيقة أن الصراع هو أكبر عدو للتنمية في المنطقة. أما في آسيا فإن مبادرة «تشيانغ ماي» ليست إلا محاولة لوضع حل اسيوي لعملية المضاربة بالعملة لكي لا تضطر الدول الأسيوية الأعضاء في المستقبل أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه المبادرة حسب بنودها لا توفر للدول الأعضاء سوى استدانة 10 ٪ فقط من المساعدات المالية القصيرة الأجل- النسبة الباقية 90 ٪ تعتمد على الإيفاء بمعايير وشروط صندوق النقد الدولي- إلا أنه من المرجح أن يكون بوسع تلك المنطقة الأسيوية، على المدى المتوسط، التي تشتهر بوفرة رأس المال أن تكون قادرة على تغيير المعايير والإفلات من إسار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في أمريكا اللاتنية قدرت حسابات الأقتصاديين وجود احتياط كاف في القارة يؤهلها لمواجهة أي أزمة (ما لم تصل إلى حجم كارثة الأقتصاد البرازيلي) وذلك من دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

كان العامل الجامع وراء كل هذه المبادرات هو محاولة الخروج من عالم القطب الواحد. فلن تقبل أي دولة بأن تفرض عليها دولة عظمى أو مؤسسة عالمية ما تريد. ففي هذا العالم بإمكان أي دولة المحافظة على الهوية والسيادة من دون أن تكون دولة عظمى؛ ولكن بالمقدار ذاته من المستحيل على أي دولة أن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع أو مجازر جماعية وتستخدم ميثاق الأمم المتحدة وبند «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، كذريعة للتهرب من أي محاسبة.

## دور أوروبا في الترويج للنظام العالمي الجديد

لـو لم توجـد تلـك المنظمـات الإقليمية لـكان لا بد مـن اختراعها؛ فظهورهـا كان حتميا وسرعتها كانت مذهلـة. ورغم أن عالم المنظمات الإقليمية يبرز بمحض إرادته إلا أن أوروبا بوسعها مد يد المساعدة. لقد سرَّع الأمريكيون وتيرة خلق الاتحاد الأوروبي من خلال تشديدهم على ضـرورة أن تعمل الدول الأوروبية مع بعضها للحصول على الأموال التي خصصوهـا لهم بموجب خطـة مارشال عقب الحـرب العالمية الثانية. وقد جعل الأمريكيون الاتحاد الأوروبي حقيقة سياسية واقعية من خلال تطويرهـم ترتيبات أمنية متبادلة مـن خلال حلف شمال الأطلسي بدلا من عقدهم مفاوضات مع كل دولة على حدة.

وبوسـع الاتحاد الأوروبـي أن يفعل الآن الشيء عينـه؛ ولكونه المانح الأكـبر في العالم فإنـه قادر بوسعه علـى استخـدام مساعداته لترويج التعـاون ما بين الدول الإقليمية وربط الأموال المقدمة بشروط الأندماج الأقتصـادي ومشاريـع البنيـة التحتيـة الإقليمية ومساهمـة المنظمات الإقليميـة في إحلال الأمن. وقد خطـا الاتحاد الأوروبي خطوات في هذا الأتجـاه مـن خلال موافقته في عـام 2003م على خطـة «تسهيل السلم الإفريقي» والتي توفر المصادر المالية لمهمات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحـاد الأفريقي. ويجب على الاتحاد أيضا أن يستخدم سوقه التي تعد الأكبر في العالم من أجل دفع التقدم في المحادثات الدولية التجارية الجارية حـول إزالة العوائـق التجارية الإقليميـة. ويتوجب على الاتحاد الأوروبـي أن يستعـين بمركـزه السياسـي المتنامي لرفع مستـوى أهمية

الحـوار ما بين تجمع اقليمي وآخر؛ ولذلك بدلا من التوصل إلى صفقات مـع الصين وجنـوب أفريقيا والبرازيـل يجب أن يكون الهـدف التوصل لقـرارات مهمة في قمم الاتحاد الأوروبي- والسوق المشتركة لدول جنوب أمريـكا اللاتينية وبين اللقـاء الأوروبي الآسيوي وبـين الاتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي.

يجب أن يكون هدف أوروبا على المدى البعيد خلق اتحاد الإتحادات الـذي يجمع كل تلك المنظمات الإقليمية مـع بعضها مثلما جمع الاتحاد الأوروبـي أسرة الصلب والفحـم والأسرة الأوروبيـة والأسرة الأوروبية للطاقـة الذرية في سوق اقتصادية مشتركـة موحدة. وهكذا قد تتحول أسـرة من المنظمات الإقليميـة إلى مؤسسة اساسيـة تنسق عمل الأمم المتحـدة. وهـذا لا يعنـي بالضـرورة استبدالهـا لمجلس الأمـن الدولي والجمعيـة العمومية إنمـا سيكون هذا المنتدى الإقليمـي المكان الأفضل للتعامل مع ألح قضيتين على الأجندة العالمية: التنمية وحفظ السلام.

لقد كشفت لنـا تجربتنا مع الاتحاد الأوروبي أن الطريق لبناء نظام جديد يجب ألَّا يبدأ بخلق تصميم دستوري هائل إنما بإيجاد دافع للعمل الجماعـي بخصوص القضايا الملحـة. وهكذا فإنه من خـلال تأسيس منظمـات إقليمية متشابهة للتعامل مع قضايا التجارة والانتشار النووي والتنمية الاقتصاديـة والأمراض العالمية وتدعيم الدول الفاشلة يصبح ممكنا يوما ما جمعها جميعا في إطار واحد.

ومع تسارع زخم المنظمات الإقليمية فإن القوى العظمى مثل الولايات

المتحـدة ستُجذب حتمـا إلى عملية الأندماج. وقد تكـون القوى الكبرى قـادرة على إبطـاء العمليـة لكنها لن تكون قـادرة على وقفهـا. وهكذا فـإن تلك القوى بمعارضتها للعملية تكون قـد جلبت الضرر على نفسها وذلك عـبر تحريضها المنظمـات الإقليمية على التوحـد في مواجهتها. لكـن إذا ما عمدت القوى الكبرى للترحيب والانخـراط بالعملية فإنها تعـزز بذلك قوتها وتكـون بتصرفها مثل القابلـة القانونية التي تشرف علـى ولادة مولود جديد. ومـع استمرار تلك العمليـة فإننا سنرى بروز القرن الأوروبي الجديد. هذا البروز ليس سببه أن أوروبا ستدير العالم كأمبراطورية إنما سببه أن طريقة أوروبا في العمل أصبحت هي السائدة والمسيطرة في العالم.

# ملحق

**أسماء مئة وتسعين بلدا يقع في النطاق الأوروبي**

obeikandl.com